كـــلـــمـــة

معالي وزير الخارجية والمغتربين
الأستاذ محمود حمود
رئيس الوفد اللبناني

إلـــــى

الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها السابعة والخمسين
نيويورك في ١٨ أيلول ٢٠٠٢

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, N. Y. 10017

السيد الرئيس،

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين متمنياً لكم النجاح في مهمتكم كما أشكر سلفكم السيد هان سونغ سو على حسن إدارته لأعمال الدورة السادسة والخمسين التي انعقدت في ظروف عصيبة قاهرة .

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن تقديري لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان لعمله الدؤوب من أجل تعزيز دور المنظمة الدولية .

ويسعدني أن أقدم التهنئة الحارة للاتحاد السويسري على انضمامه إلى منظمتنا الدولية.

السيد الرئيس،

إن لبنان يعتبر الأمم المتحدة المرجعية الأساسية لتحقيق السلم والأمن الدوليين وترسيخ احترام قواعد القانون الدولي وهي ملاذ الدول لاسيما الصغرى منها التي تجد في ميثاق الأمم المتحدة مصدر اطمئنان لها في عالم يهدده الاضطراب. ومن هذا المنطلق فإن أي خروج على الميثاق وأي تجاوز أو تجاهل لهذه المرجعية وأي تعاطٍ انتقائي مع قراراتها وأية محاولة لفرض حلول للنزاعات والصراعات خارج إطارها إنما يشكل انتقاصاً فاضحاً من مصداقية المنظمة وأجهزتها وعلى الأخص مجلس الأمن الدولي، وضربة قاصمة لركائز الانتظام العالمي .

كما يرى لبنان أن ثمة علاقة سببية بين الأمن والتنمية المستدامة ويدعو إلى التعاون وبرعاية الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر والمرض وتضييق الهوة بين دول الشمال والجنوب وتقليص الفوارق الاجتماعية لئلا يبقى على وجه الأرض أي مصدر قلق قد يستغله من لا يريدون الخير للإنسانية .

وفي هذا الإطار يرحب لبنان بنشأة الاتحاد الأفريقي ويدعم مبادئ الشراكة الجديدة للتنمية في افريقيا .

السيد الرئيس،

يتزامن بدء أعمال هذه الدورة مع الذكرى السنوية الأولى لأحداث إرهابية مرّوعة ومأساة مفجعة حلّت بالولايات المتحدة الأميركية ومازال العالم يعاني أهوالها وتداعياتها ، أغتنم هذه المناسبة لأجدّد باسم لبنان التعاطف مع أسر الضحايا التي فجعت، مثلنا ، بفقدان أولادها وذويها وأحبائها ولنؤكد من جديد التزامنا بالتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٨ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

لقد حالت إسقاطات أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ دون انعقاد القمة التاسعة للدول الفرنكوفونية تحت شعار "حوار الثقافات" في موعدها . وتستعد بلادي باعتزاز لإستضافة هذا المؤتمر منتصف تشرين الأول القادم . ولا شك بأن اختيار هذا الموضوع ، قبل الأحداث المأساوية المذكورة ، ينم عن بعد نظر ويعكس حكمة وقناعة لدى الأعضاء والمشاركين في المؤتمر في العمل على التحاور والتفاعل والتلاقي بعيداً عن منطق التصادم والعداء .

السيد الرئيس ،

لقد كان لبنان هدفاً لأعمال إرهابية قبل الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ فتصدى لها جيشه وتمكن من القضاء على مرتكبيها .

كما يعاني لبنان وإخوانه العرب من إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل بصورة متواصلة دون رادع دولي وذلك منذ مجزرة دير ياسين مروراً بمجزرتي قانا ومخيم جنين . وهي أصبحت الآن تستغل أحداث أيلول المأساوية والحملة الدولية ضد الإرهاب، فتتخذها ذريعة مشينة في سعيها للتنكيل بالشعب الفلسطيني وحرمانه من حقه في تقرير مصيره ، وإطلاق حملة افتراء وتهديد ضد لبنان ومقاومته المشروعة وضد سوريا، فيما أصل الصراع في المنطقة هو احتلال إسرائيل للأراضي العربية .

والواقع أن إسرائيل تحدت قرارات الشرعية الدولية باستمرار ، وتجاهلت قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ لأكثر من اثنتين وعشرين سنة متتالية ، ورفضت قرار مجلس الأمن القاضي بإنشاء لجنة تقصي حقائق بشأن مجزرة جنين ، ولجأت إلى العنف والإرهاب لتنفيذ سياساتها التوسعية والاستيطانية ، وكدّست أسلحة الدمار الشامل في ترسانتها الحربية ولاسيما الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ، وتستمر برفض المساعي الهادفة لإيجاد حل سلمي عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط . وبالرغم من ذلك تبقى بمنأى عن المحاسبة أو العقاب . ولا يمكن لمثل هذا الوضع إلا أن يعزّز الانطباع لدى الحكومات والشعوب العربية بوجود معيارين ومقياسين مختلفين في التعامل الدولي ، وبأنه مسموح للأسف لإسرائيل أن تكون دولة خارجة عن القانون أو فوق القانون .

السيد الرئيس ،

لقد تعمّد السيد شيمون بيريز هذا الصباح اتهام "حزب الله" بالإرهاب ، لأن حزب الله ساهم بفعالية في المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي وفي إرغام القوات الإسرائيلية على الانكفاء عن معظم الأراضي اللبنانية المحتلة .

وهو حزب ممثل في المجلس النيابي ومشارك في صلب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبنان .

إن السيد بيريز هو في الواقع آخر من يحق لهم التكلم في موضوع الإرهاب ، وهو مسؤول بصورة مباشرة عن مقتل مئة وأثنين من الأطفال والنساء والشيوخ قضوا في قانا نتيجة القصف الإسرائيلي الذي لحقهم داخل الخيمة التابعة لليونيفيل التي التجاؤا إليها طلباً للأمان . وهذه من الجرائم التي تخضع للمساءلة الدولية .

إن إسرائيل قامت أصلاً على الإرهاب واعتمدت الإرهاب لفرض الأمر الواقع واحتلال الأراضي .

فإذا كان ارتكاب إسرائيل مجازر دير ياسين وقانا وجنين لا يسمى إرهاباً ماذا يمكن تسميته ؟

-أليس قيام الطائرات الحربية الإسرائيلية بخرق جدار الصوت يومياً فوق المدن والقرى إرهاباً وترهيباً ؟

-أليس قيام القوات الإسرائيلية باختطاف مواطنين لبنانيين من منازلهم داخل الأراضي اللبنانية واحتجازهم رهائن في السجون الإسرائيلية شكلاً من أشكال الإرهاب ؟

-أوليس ترك مئات آلاف الألغام في الجنوب اللبناني للفتك بالمدنيين إرهاباً يستحق أشد الإدانة ؟

-أليس التهديد المستمر بالعدوان على لبنان وتدمير منشآته المدنية وبنيته التحتية ومشاريعه الإنمائية سيف إرهاب مسلط على اللبنانيين وآمالهم بالبناء والاعمار ؟

السيد الرئيس ،

لا تكتفي إسرائيل باحتلال الأراضي العربية وممارسة الإرهاب ضد السكان المدنيين ، بل تتجاوز أطماعها للاستيلاء على ثرواتنا الطبيعية ومواردنا المائية خلافاً للقوانين والمواثيق الدولية .

في هذا السياق أطلقت إسرائيل بلسان رئيس وزرائها تهديدات مباشرة بـــالعدوان على لبنان بذريعة قيامه بتحويل مجرى مياه نهر الحاصباني .

والواقع أن مسعى لبنان لتأمين إيصال كمية محدودة من المياه إلى بعـــض القـــرى الجنوبية المحرومة والتي عانت من الاحتلال الإسرائيلي سنوات طوالاً ، سيؤدي لضخ كمية من المياه توازي في مجموعها حوالي ٩ ملايين متر مكعّب سنوياً وهي كمية أقل بكثـــير ، وبجميع المقاييس ، من حقوق لبنان المشروعة ، فهذه الكمية تعادل عشر ما يحق لنا ضخـــه فقط .

لذلك يؤكد لبنان رفضه لهذه التهديدات الإسرائيلية وينبه جمعيتكم الكريمة ومجلس الأمن إلى خطورتها وتأثيرها المباشر على الأمن والسلم الدوليين .

السيد الرئيس ،

يصعب على المجتمعات البشرية البحث عن الأمن في غياب السعي لتحقيق العدالـــة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

لذلك فإننا نعتبر بأن المقاربات الأمنية وحدها والحلول الجزئية والمرحلية لا يمكـــن أن يكتب لها النجاح لحل أزمة الشرق الأوسط، وندعو منذ الآن لاعتماد مقاربة تـــأخذ بعين الاعتبار أولوية الطرح السياسي وضرورات التوصل إلى حل عادل وشـــامل لجميـــع اوجه الصراع في الشرق الأوسط .

من هذا المنطلق أقر القادة العرب بالإجماع في مؤتمر القمة الذي انعقد في بـــيروت بتاريخ ٢٨ و٢٩ آذار الماضي مبادرة سلام متكاملة العناصر ومتلازمة البنود وفقاً للتالي :

مطالبة إسرائيل :

أ- بانسحابها الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خـــط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ .

ج- قبول دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران /يونيو ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ-اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب-إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام العادل .

ومن عناصر المبادرة

ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

لكن المؤسف أن إسرائيل قابلت هذه المبادرة بتصعيد عدوانها ، وبإعادة احتلال الضفة الغربية مستهدفة من دون هوادة ، البشر والحجر في الأراضي الفلسطينية فيما حاول البعض إغفال المبادرة أو تغييبها بالرغم مما تضمنته من عناصر متكاملة واستقطبته من إجماع عربي وتأييد دولي.

هذا وقد شكلت قمة بيروت لجنة خاصة بمبادرة السلام العربية وطلبت اللجنة فور تأسيسها عقد اجتماع بينها وبين المجموعة الرباعية لعرض مضمون المبادرة وتأكيد اعتبارها مرجعية لحل الصراع العربي الإسرائيلي لأنها جمعت كل المرجعيات السابقة منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وتأسست على قرارات الشرعية الدولية ، وكذلك تمهيداً لطرحها على مجلس الأمن الدولي من أجل إقرارها وإنشاء آلية دولية لوضعها موضع التنفيذ.

وقد تمّ عقد اجتماع بين المجموعة الرباعية وبين وفد لجنة المبادرة في مقرّ الأمم المتحدة ونحن نأمل أن يؤسس لآلية تشاور مسبق وعمل مشترك على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية .

السيد الرئيس،

إن مبادرة السلام العربية التي نتمسك بها والتي أجمعت الدول العربية على إقرارهـا فرصة تاريخية قد لا تعوّض ، ولا يمكن أن تستبدل بمقاربات جزئية أو مرحليـة أثبتـت العقود الماضية بأنها لم تؤد إلى السلام المنشود بل أدت إلى اندلاع عنف جديد .

لذلك ندعو المجتمع الدولي مجدداً من على هذا المنبر لاعتماد هذه المبادرة ودعمـها تحقيقاً لتطلعاتنا الفعلية في سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط .

السيد الرئيس،

إن الاحتكام إلى الأمم المتحدة وتطبيق قراراتها لا سيّما قرارات مجلس الأمن الدولي في شأن أية مشكلة هو الكفيل بحلها سلمياً دون اللجوء إلى الأعمال العسكرية لما ينشـأ عنها من مآس ونتائج لا تنحصر في الإطار الجغرافي لموضع المشكلة . إن هذا الواقع ينطبـق على العراق الذي أكدت قمة بيروت العربية بإجماع القادة العرب أن حل مشكلته لا يتـم إلا بالحوار بينه وبين الأمم المتحدة دون تعريضه لحرب تزيد من معاناة شعبه واعتبر القـادة العرب أن أي اعتداء على أية دولة عربية يهدد الأمن القومي لجميع الدول العربية.

ويتطلع لبنان ، بصفته رئيساً للقمة العربية، أن تؤدي استجابة العـراق لـلإرادة الدولية وموافقته على عودة المفتشين الدوليين، إلى وضع حد لمعاناة شـعبه والى حـلّ شامل يقود إلى تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن وفي مقدمتها رفـع العقوبـات عـن العراق، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، والامتناع عن التـهديد باستخدام القوة ضد العراق واحترام سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه .

السيد الرئيس،

يعتز لبنان بعلاقاته الإيجابية الوطيدة مع منظمة الأمم المتحدة وهي تعود إلى فـترة مساهمته في تأسيسها ووضع شرعتها إضافة لمشاركته في صياغة شرعة حقوق الإنسان .

وللأمم المتحدة ، كما تعلمون قوات اليونيفيل التي انتشرت في جنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨ إثر احتلال القوات الإسرائيلية لذلك الجزء العزيز من بلادنا.

وقد أتيحت الفرصة لهذه القوة الدولية في أيار ٢٠٠٠ للشروع بتنفيذ المهمة الموكولة إليها بعد أن اضطرت إسرائيل للانسحاب من معظم الأراضي في جنوب لبنان بفعل تكاتف الشعب اللبناني ومقاومته المشروعة للاحتلال الإسرائيلي ، واحتضان الدولة لمسيرة التحرير وتأييد المجتمع الدولي لعدالة قضيته . وبقيت مزارع شبعا اللبنانية ، في سفوح جبل الشيخ تحت الاحتلال ، إضافة إلى ثلاث نقاط على طول خط الانسحاب تحفظ عليها لبنان ، وهي كلها أراض لبنانية يحتفظ لبنان بحقه الطبيعي في استردادها وبسط سيادته عليها .

إلا أن جانباً هاماً من مهمة اليونيفيل لم يتحقق بعد، ولا سيما ما يتعلق بإعادة السلم والأمن الدوليين ، التي يعيقها استمرار احتلال إسرائيل لأجزاء من الأراضي اللبنانية وتهديدها لبنان والقيام بأعمال استفزازية في خرق سيادته على أراضيه وأجوائه ومياهه الإقليمية ، إضافة لاستمرارها في احتلال الجولان السوري وتجاهلها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ورفضها لأية مبادرة تهدف لإيجاد حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط .

اغتنم هذه المناسبة لأشيد بجهود الأمم المتحدة وبالدور الهام الذي تؤديه اليونيفيل لاستكمال تنفيذ المهمة الموكلة إليها من قبل مجلس الأمن .

السيد الرئيس ،

إن تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي يبقى خطوة ناقصة ما لم تكتمل بمعالجة مخلفات الاحتلال وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ولا سيما منهم أولئك المقيمين في لبنان ، على قاعدة إقرار حقهم في العودة ورفض توطينهم على الأراضي اللبنانية، إذ أن إبقاء هؤلاء اللاجئين خارج إطار مثل هذا الحل القائم على

حق العودة ورفض التوطين يشكل قنبلة موقوتة من شأنها أن تزعزع الأمن الذي نسعى لإقراره في الشرق الأوسط عن طريق حل سلمي شامل وعادل لهذه المشكلة المزمنة .

ويهمنا أن نؤكد هنا أنه لا يمكن لأي حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين أن يتم حصراً من خلال تفاوض إسرائيلي فلسطيني منفرد ، إذ أنه لا بد ، احتراماً لقواعد القانون الدولي وتأميناً لديمومة أي حلّ ، من إشراك الدول المضيفة والمعنية ، ومنها لبنان ، في مثل هذا التفاوض .

ويسعى لبنان لتكثيف التعاون القائم مع الأمم المتحدة والدول الصديقة للمساعدة على إزالة الألغام التي تتحمل قوات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية زرعها على أراضيه ، علماً بأن إسرائيل لم تقم بتسليم كامل الخرائط والسجلات المبينة لمواقع هذه الألغام وفقاً لما كانت تدعيه سابقاً .

ويولي لبنان أهمية خاصة لإطلاق المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية الذين اختطفتهم إسرائيل واقتادتهم إلى أراضيها وما زالت تحتجزهم بدون وجه حق كرهائن في سجونها خلافاً للقوانين والمواثيق الدولية ولاسيما اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقة بها .

ولا يخفى عليكم أن الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وبقاعه الغربي أثقل كاهل لبنان بكثير من الأعباء، إذ خلق مآسي للبنانيين وألحَقَ دماراً بممتلكاتهم وبالبنى التحتية وأعاق عجلة النمو فيه، مما يستدعي المزيد من الاهتمام الدولي لإنعاش اقتصاده وتعزيز فرص التنمية فيه .

ويحتفظ لبنان بحقه في مراجعة الهيئات السياسية والقضائية الدولية لمطالبة إسرائيل بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن احتلالها واعتداءاتها .

السيد الرئيس ،

إن قضية إعمار الأراضي اللبنانية المحررة وتأهيلها وتحفيز الاقتصاد اللبناني تشكل أولوية أساسية في اهتمامات الحكومة . ويمضي لبنان قُدُماً في إنعاش اقتصاده وتطوير نظامه الضريبي باعتماد خطوات مدروسة وإقرار تشريعات حديثة منها إدخال الضريبة المضافة على السلع والخدمات والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية إلى جانب تفعيل جباية الضرائب المباشرة وترشيد الإنفاق . كما أقر المجلس النيابي قانون الخصخصة وتنظيم عملياتها وتحديد شروطها ومجالات تطبيقها .

تنضم هذه التشريعات والنظم إلى سلسلة من القوانين الحديثة التي تعزز ثقة المستثمر في إطار نظام السوق الذي يحرص عليه لبنان ، وتُخضع المعنيين في الإدارة اللبنانية إلى قواعد المساءلة والمحاسبة ، ومنها قانونا تبييض الأموال والإثراء غير المشروع .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قوى الأمن الداخلي اللبناني أتلفت على مدى السنوات الماضية كل الزراعات الممنوعة ومنها الحشيش ، لكن لبنان لم يتلق ما تلَقاه غيره من مساعدات تمكّن المزارعين من العيش بكرامة وإيجاد زراعات بديلة تعوّض الدخل الكبير الذي فقدوه.

وقد وقّع لبنان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في حزيران الماضي بعد أن كان قد انضم إلى منظمة التجارة العربية الكبرى التي أصبحت تضم معظم الدول العربية ، هذا بالإضافة إلى قيامه بالاستعدادات اللازمة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي يشغل صفة المراقب فيها .

السيد الرئيس،

نجتمع تحت سقف الأمم المتحدة "دارنا المشتركة" لنتحاور حول أفضل السبل لتحقيق قيم الميثاق العظيمة .

ويفخر لبنان بإيمانه الراسخ بتلك القيم وبأنه يجسد عبر الوحدة الوطنية لشـــــرائح مجتمعه المتنوعة، تجربة إنسانية وحضارية غنية نحن نعتز بها ولا شك أن المجتمـــــع الـــدولي حريص عليها .

من هذا المنطلق ، يتطلع لبنان إلى التعاون معكم للإسهام في إنجاح هـــذه الـــدورة وتوفير الحلول البناءة للمشاكل والتحديات التي تواجهنا بما يخدم الحرية والعدالة والســـلام في العالم لاسيما الشرق الأوسط . فإيجاد حل عادل وشامل لجميع أوجه هذا الصراع مـــن شأنه أن يحرر دول وشعوب المنطقة من أعباء مشكلة مزمنـــة تســـتنفد ثرواتهـــا وتعيـــق تطورها .

وشكرا .